

Distr.: General  
18 December 2013  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون



### الوثائق الرسمية

#### اللجنة الثالثة

#### محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد تافروف ..... (بلغاريا)

#### المحتويات

البند ٢٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة

(أ) النهوض بالمرأة

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة

الاستثنائية الثالثة والعشرين

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد

المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

13-50968 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٠.

البند ٢٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (A/68/121)

(أ) النهوض بالمرأة (A/68/38) و A/68/178 و A/68/179

و A/68/184 و A/68/340

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج

الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

(A/68/175)

على العنف والتمييز القائم على نوع الجنس. واسترسلت قائلة إنه مما يثير الأسى الشديد أن عددا كبيرا من الفتيات يُزوجن في سن مبكرة. وأشارت إلى إطلاق هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بشراكة مع الرابطة العالمية للمرشدات وفتيات الكشافة، برنامجا باسم "أصوات ضد العنف" وهو منهج مبتكر للتعليم غير النظامي يتناول وقف العنف ضد النساء والفتيات، ويضع الشباب في قلب الجهود المبذولة لمنع العنف والتمييز. ويُنتظر أن تشمل هذه المبادرة أكثر من خمسة ملايين طفل بحلول عام ٢٠٢٠.

٣ - ولاحظت أن التقرير بشأن العنف ضد العاملات المهاجرات ركّز على انتهاكات حقوق الإنسان الواجبة للفتيات ليس فقط من جانب المسؤولين عن استقدامهن والمتجرين بالبشر بل ومن جانب موظفي إنفاذ القانون أيضا، وناشدت الدول الأعضاء التصديق على اتفاقية عمال المنازل الصادرة عن منظمة العمل الدولية.

٤ - وذكّرت، في ضوء اقتراب اليوم الدولي للمرأة الريفية، بأن الريفيات يلعبن دورا أساسيا في إنتاج الغذاء وفي تحقيق رفاهية الأسرة والمجتمع المحلي، غير أن عددا من العوائق لا يزال يحول دون مشاركتهن مشاركة كاملة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ودعت إلى إجراء إصلاحات قانونية لتمكين النساء، بمن فيهن الأرامل، من تملك الأرض التي يستغلنها وإلى التقليل من عبء العمل غير المأجور الذي تقوم به المرأة الريفية.

٥ - وفيما يتصل بمشاركة المرأة في الحياة السياسية، أشارت إلى أن نسبة الوزيرات في جميع أرجاء العالم لا تتجاوز ١٧ في المائة وأن عدد النساء المنتخبات على رأس الدول لا يفوق ٨ رئيسات. وأضافت أن عدد النساء اللواتي تكلمن أمام الجمعية العامة في المناقشة العامة الأخيرة لم يزد عن أربعة عشرة. ورغم الحوصص والبرامج المعمول

١ - السيدة ملامبو - نغوكا (المديرة التنفيذية ووكيلة الأمين العام، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)): عرضت تقارير الأمين العام بشأن العنف ضد العاملات المهاجرات (A/68/178)، وتحسين حالة المرأة في المناطق الريفية (A/68/179) والتدابير المتخذة والتقدم المحرز في النهوض بالمرأة والمشاركة السياسية (A/68/184)، وقالت إن الهدف الوحيد هو الوفاء بوعده ميثاق الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق. فالآباء تزداد رغبتهم في أن يحصل أبناءهم وبناتهم على نفس الفرص وثمة إجماع على ضرورة وضع حد للعنف ضد النساء والفتيات. وأشارت إلى أن حياة النساء والفتيات لا تزال مع ذلك مهددة وحقوقهن منتهكة. وأعربت عن تطلعها إلى يوم يستعصي فيه على الناس تصديق مقدار ما كانت تتعرض له المرأة من عنف وتمييز. وأضافت أن العمل المشترك من شأنه أن يجعل القرن الحادي والعشرين قرن المرأة.

٢ - ثم أوضحت أن اليوم الدولي للطفلة لسنة ٢٠١٣ اختير له كموضوع "الابتكار من أجل تعليم الفتيات". فأحسن طريقة للقضاء على فقر الأسرة تتمثل في تعليم الأبناء من الجنسين، غير أن العوائق الحائلة دون التحاق الفتيات بالمدارس لا تزال مستمرة، وهي تشمل الفقر، علاوة

١٠ - السيد جيلو (موريتانيا): أشار إلى التقرير الوارد في الوثيقة A/68/179، وسأل عن الكيفية التي قيّمت بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة الجهود الدولية الرامية لتحسين حالة المرأة في المناطق الريفية.

١١ - السيدة ملامبو - نغوكا (المديرة التنفيذية ووكيلة الأمين العام، هيئة الأمم المتحدة للمرأة): قالت إن الهيئة تشارك مشاركة تامة في الجهود الرامية إلى تحديد ملامح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأشارت إلى أن وثيقة جامعة صدرت بالفعل متناولةً ضرورة إرساء وتعميم تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين كهدف قائم بذاته. وأضافت أن المشاورات مع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والاجتماع المدني جارية على قدم وساق كما أن جهوداً تُبذل لإقناع الحكومات بجعل المساواة بين الجنسين في لب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٢ - وتحدثت عن مسألة إشراك الرجال والفتيان في الجهود الرامية إلى القضاء على العنف ضد النساء والفتيات، فاعتبرتم طرفاً شديداً الأهمية بالنسبة لمناصرة هذه الجهود تم إهماله في الماضي. وتُبدل حالياً جهوداً للتوصل إلى مدافعين رجال عن حقوق المرأة من بين أعضاء المنظمات الرجالية وفي مجال الرياضة ومختلف الميادين السياسية والمهنية، وأيضاً داخل المنظمات النسائية. وأشارت إلى العمل المجتمعي النموذجي الذي ينفذه في هذا المضمار الرجال والفتيان في ملاوي.

١٣ - ثم تطرقت لاعتماد أهداف تعزز المشاركة النسائية، فأكدت أن من المهم في إطار العمليات السياسية انتقاء المرأة المناسبة لشغل هذا المنصب أو ذاك. وأشارت فيما يتصل بمسألة تعميم القيم الأسرية في عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أنها مدججة في إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وفي استعراض بيجين+٢٠، وهما يشكلان أساس العمل الذي تقوم به الهيئة. وأضافت أن عمل الهيئة

بها، ما تزال هناك عراقيل عديدة تحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية، بما في ذلك شيوع القوالب النمطية وغياب دعم الأحزاب السياسية. وذكرت أن هناك حاجة إلى الاستثمار في أدوات تربوية تدعم تطلعات النساء في الانخراط في الحياة السياسية، بما في ذلك أثناء المرور بمراحل انتقالية.

٦ - وقالت إن تقرير الأمين العام بشأن التدابير المتخذة والتقدم المحرز في متابعة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (A/68/175) شدّد على أن تحقيق المساواة بين الجنسين مسعى جماعي وينبغي لكل أصحاب المصلحة، من حكومات وقطاع خاص ومجتمع مدني، أن يعملوا سوياً لكي يصبح تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هدفاً قائماً بذاته في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧ - السيدة لولو (سويسرا): نوهت بأهمية مشاركة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أعمال الجمعية العامة وتساءلت عن الخطوات التي تعتمزم الهيئة اتخاذها لضمان إدماج أهداف منهاج عمل بيجين في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقالت إن وفد بلدها يود الاستماع لآراء المديرة التنفيذية بشأن أفضل السبل لإشراك الرجال والفتيان في النضال من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، وتساءلت عن نماذج الشراكات الجنسانية الحقيقية الموجودة.

٨ - السيدة ستراشويتز (ليختنشتاين): قالت إن حكومة بلدها تؤيد إدراج تمكين النساء والفتيات وتحقيق المساواة بين الجنسين في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ كهدف قائم بذاته. وتساءلت عن ماهية الأهداف التي سيتعين تحديدها لبلوغ هذه الغاية الطموحة.

٩ - السيدة فادياتي (جمهورية إيران الإسلامية): سألت عما تنوي المديرة التنفيذية عمله لتعميم مراعاة القيم الأسرية في الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

إلى تحقيق تنمية عادلة ومستدامة ما كانت تُحزِر بدوئهن. وأشارت إلى الاتفاقية بوصفها المعاهدة العالمية الوحيدة المعنية بالحماية الشاملة لحقوق النساء، فاعتبرتها إضافة إلى ذلك أداة للتنمية تسمح بتمكين النساء ومشاركتهن إذ إنهن المحرك الرئيسي لعجلة التنمية. ورغم ذلك فإن النساء ما يزلن يعانين من قصور في تمثيلهن في الحياة السياسية والعامة ومن إقصائهن أيضاً من عملية اتخاذ القرار. ومما أثلج الصدر أن قررت الدول الأعضاء، في الوثيقة الختامية التي انبثقت عن المناسبة الخاصة المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ لتابعة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أن تؤسس خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على حقوق الإنسان، مع تركيز خاص على حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

١٧ - وذكرت أن اللجنة تُقرن عادة بمهامها المتمثلة في وضع المعايير والرصد. ولكي يكون لعمل اللجنة أثر حقيقي على أرض الواقع، يجب استيعاب ملاحظاتها الختامية في السياسات الوطنية والإجراءات التي تتخذها أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وبالتالي، يجب على اللجنة أن تزيد من توظيف دورها الاستشاري دعماً للأنشطة التشغيلية التي تقوم بها الأطراف الفاعلة الوطنية والدولية. وأشارت إلى وجوب تكثيف حضور اللجنة ولا سيما في نيويورك، حيث توجد مقرات هيئات الأمم المتحدة المعنية بالمسائل الجنسانية والتنمية. وأضافت أن هناك حاجة لإقامة شراكات جديدة لبناء القدرات الوطنية، بما في ذلك عن طريق تعبئة التمويل من القطاع الخاص. ودعت إلى إقامة علاقة مؤسسية بين اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ولجنة وضع المرأة.

١٨ - واستطردت قائلة إن اللجنة طالبت بإمدادها بموارد إضافية لتمكين فريقها العامل المعني بالرسائل من التعامل مع العدد المتزايد من الطلبات المقدمة بشأن التحقيقات بموجب البروتوكول الاختياري للاتفاقية. وحثت الدول الأعضاء

تيسره المنظمات الأسرية والدينية ويتم بالتعاون مع قادة المجتمعات المحلية والزعماء التقليديين. وخلصت إلى أنه ليس ثمة حل شامل، ولكن يمكن الاسترشاد بالوثائق الشارعة المتفق عليها.

١٤ - وبالنسبة لمسألة التقدم المحرز في مجال النهوض بالمرأة، أوضحت أن شواغل عديدة ما تزال قائمة، لا سيما فيما يتعلق بالعنف والإيذاء القائمين على نوع الجنس. وأشارت إلى أن المشاركة غير المسبوقة في المناسبة الرفيعة المستوى المعقودة بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث التي نظمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة على هامش المناقشة العامة، كانت خير دليل على أن تقدماً قد أُحرز بالفعل في هذا المضمار. واختتمت كلمتها قائلة إنه لا ينبغي الاستخفاف بالنجاحات المحرزة، ولكن توحي الحذر لا يزال ضرورياً.

١٥ - السيدة أميلين (رئيسة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة): قالت إن الجميع يقر بدور المرأة الريادي في ميادين التقدم والنمو والسلم، لكنها مثقلة بالقدر الأكبر من الأذى الناجم عن العنف والمعاناة والتزاع. وأشارت إلى أن الجمعية العامة تتخذ الإجراءات لتعزيز هيئات الأمم المتحدة المنشأة بمعاهدات، وأن اللجنة تقوم بدور المحفز وتحتاج إلى الدعم لتقوية دورها. وتعزز اللجنة بجهودها الدؤوبة من أجل تحسين الفعالية من حيث التكلفة وجودة العمل. وأضافت أن جميع بلدان العالم تقريباً صدقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأن اللجنة نظرت في أكثر من ٤٠٠ تقرير قطري، لكن الأوان قد آن لسد ثغرة التنفيذ. وحثت الحكومات والمجتمع الدولي على أن يستعملا الأدوات القوية المنبثقة عن الاتفاقية والملاحظات الختامية للجنة استعمالاً أكثر فعالية.

١٦ - ومضت قائلة إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تقدم فرصة فريدة لوضع حقوق النساء في قلب العملية الرامية

الفريق العامل المعني بالرسائل. وتساءلت عن عدد الرسائل الإضافية التي ستنظر فيها اللجنة في حالة الاستجابة لطلب الموارد الإضافية.

٢٢ - السيد هيساجيما (اليابان): طلب تقديم أمثلة محددة عن التقدم المحرز نحو القضاء على التمييز ضد المرأة على نحو ما أوردته التقارير القطرية للبلدان.

٢٣ - السيد بونيكفار (سلوفينيا): قال إن حكومته أصدرت مؤخراً قانوناً يكفل تكافؤ الفرص وإنها تعلق أهمية كبرى على المساواة بين المرأة والرجل في سياساتها الداخلية والخارجية. ثم أشار إلى موضوع اليوم الدولي للطفلة، فتساءل عما إذا كانت الدول الأطراف في الاتفاقية قد أبلغت عن اتباعها طرقاً مبتكرة لتحسين تعليم الفتيات وعما إذا كانت اللجنة ترصد مثل هذه الممارسات. وتطرق إلى التوصية العامة المشتركة/التعليق العام المشترك بين اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل بخصوص الممارسات الضارة، فتساءل عن العوائق الأساسية التي تعرقل جهود منع الممارسات الضارة بالنساء والفتيات عبر العالم والقضاء عليها وعن أفضل السبل لإزالة هذه العوائق.

٢٤ - السيدة دنكان - فيلالوبوس (كوستاريكا): قالت إن حكومتها تؤيد الزيادة المطلوبة في الموارد المالية للجنة، لأن ذلك سيحسن تعاونها مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وطالبت بمزيد من المعلومات عن تمويل اللجنة.

٢٥ - السيدة شويين (النرويج): تساءلت عن السبل الكفيلة بتعزيز أداة التنفيذ الممتلئة في توصيات اللجنة وبسدّ ثغرة التنفيذ. ورحبت بالتدابير التي اتخذتها اللجنة لتقليص التكاليف وزيادة الفعالية، فأعربت عن تأييدها لطلب تمديد وقت الاجتماع للقيام بإجراءات التحقيق. وقالت إن النرويج وبلدان الشمال الأخرى ستواصل تأييد طلبات توفير الموارد الإضافية لتمكين اللجنة من الوفاء بولايتها.

على النظر إلى الآثار المالية المترتبة على ذلك ليس كمجرد تكاليف إضافية بل باعتبارها استثماراً في فعالية عمل اللجنة وحماية حقوق النساء والفتيات في مختلف بقاع العالم.

١٩ - السيدة ماكارثي (المملكة المتحدة): قالت إن حكومتها تعمل من أجل توسيع نطاق تطبيق معاهدات حقوق الإنسان، كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لتشمل أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة، وهي توفر الدعم في مسعاها هذا للأقاليم التي تعاني نقصاً في الموارد والقدرات. ويتطلع وفد بلدها إلى الاستماع إلى آراء عن أفضل السبل إلى تشجيع التصديق العالمي على الاتفاقية. وأوضحت أن فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي يشترك في رئاسته رئيس وزراء المملكة المتحدة، أوصى بأن تمكين الفتيات والنساء وتحقيق المساواة بين الجنسين ينبغي أن يُدرجاً ويُعمَّم في الخطة كهدف قائم بذاته. ثم تساءلت عن أفضل السبل التي يمكن بها للجنة أن تضمن احتلال هاتين المسألتين مكانة بارزة في الخطة.

٢٠ - السيدة كالجولات (الاتحاد الأوروبي): قالت إن الاتحاد الأوروبي يرحب بتوصية الفريق الرفيع المستوى، وطالبت اللجنة بالعمل على نحو استباقي في هذا الصدد بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفيما يتصل بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، سألت عن كيفية تصدي اللجنة من خلال أنشطتها لمسألة منع العنف ضد المرأة. وقالت إن الاتحاد الأوروبي يدعو الدول التي لم تنضم بعد للاتفاقية وبروتوكولها الاختياري أن تبادر إلى القيام بذلك ويدعو الدول التي صدّقت على الاتفاقية إلى أن تعمل على تنفيذها تنفيذاً كاملاً.

٢١ - السيدة لوو (سويسرا): قالت إن حكومتها تؤيد طلب تخصيص موارد مالية إضافية للجنة فيما يتعلق بأنشطة

سيسمح لها بإقامة الصلات مع لجنة وضع المرأة وإنشاء الشراكات مع الهيئات الأخرى ومع الدول الأعضاء أيضاً. وذكرت أنه في الوقت الذي يحدد فيه المجتمع الدولي معالم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تعتبر اللجنة عام ٢٠١٤ عاماً حاسماً بالنسبة لحقوق المرأة. واعتبرت أن التقدم الذي تشير إليه بلدان عديدة في تقاريرها القطرية تقدم كبير، لكن هناك حاجة إلى تقاسم أفضل الممارسات وتبادل المعلومات بشأن كيفية تطبيق توصيات اللجنة. وأضافت أنه رغم ما لتحسين حصول الفتيات على فرص التعليم من أهمية حاسمة بالنسبة لتحقيق التنمية، فإن ولاية اللجنة أوسع من ذلك إذ تشمل العمل على مكافحة القوالب النمطية الجامدة. وشددت على أهمية سد ثغرة التنفيذ عوض المضي في صياغة معايير جديدة، فأكدت مجدداً بضرورة الاستثمار في ممارسات وشراكات مبتكرة. وقالت إن كل الهيئات المنشأة بموجب المعاهدة تواجه تراكمات في عبء العمل يحول دون الوفاء بالتزاماتها في موعدها وإن اللجنة في حاجة إلى التعزيز، ربما عن طريق إنشاء غرفة ثانية. وأشارت إلى أن اللجنة تخصص وقتاً طويلاً وجهود كبيرة للنظر في الرسائل المعروضة عليها وأن جلسة إضافية في نيويورك سوف تسمح لها بمعالجة مسائل بالغة الأهمية.

٣٠ - السيد طومسون (فيجي): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إنه بالرغم من التقدم المحرز في مجالي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ما تزال النساء والفتيات يعانين من الفقر والعنف والتطرف والتمييز، كما أن هناك تباين في التقدم من منطقة لأخرى. وأشار إلى أنه من الضروري معالجة الأسباب الجذرية لهذه المشاكل وتسريع وتيرة العمل لإيجاد حلول لها. وبما أن القضاء على الفقر يظل أكبر التحديات التي تواجه البلدان النامية، تؤكد مجموعة الـ ٧٧ والصين على أهمية تشجيع التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات وتعزيز قدرتهن على تحقيق الدخل، وفي نفس الآن

٢٦ - السيدة دياز غراس (المكسيك): قالت إن بلدها يؤيد تعزيز هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان بشكل عام، وإنه يقوم فيما يخص اللجنة بالتحديد بنشر توصياتها بانتظام وعلى نطاق واسع مُنشئاً الآليات الوطنية ذات الصلة. وتساءلت عما إذا كانت الموارد الإضافية المطلوبة ستسمح للجنة بالوفاء بجميع التزاماتها بموجب الاتفاقية والبروتوكول الاختياري أم أنها ستحتاج لمزيد من التمويل للوفاء بجميع مسؤولياتها.

٢٧ - السيد إيستريميه (الأرجنتين): تساءل عما إذا كانت التقارير القطرية تتضمن معلومات محددة عن التدابير التي تتخذها الحكومات للتصدي للتمييز والعنف الممارسين في حق النساء المسنات بالخصوص. وأعرب عن رغبته في معرفة ما يمكن للجنة القيام به للتوعية بهذه الظاهرة.

٢٨ - السيدة أميلين (رئيسة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة): قالت إن ١٨٧ من الدول الأعضاء أطراف في الاتفاقية. وأوضحت أن أحد الأهداف الجوهرية لعمل اللجنة في المستقبل يتمثل في حث سائر الدول على الانضمام للاتفاقية ودعوة الدول الأطراف فيها إلى سحب كافة تحفظاتها. وأضافت أنه لتمكين النساء والفتيات، يتعين ترجمة أحكام الاتفاقية إلى عمليات تتم على أرض الواقع عبر توسيع الشراكات وجعلها أكثر اتساقاً. ومضت تقول إن اللجنة تتبع نهجاً استباقياً وعملياً في اضطلاعها بمهامها وستواصل العمل من أجل التعميم الكامل لحقوق المرأة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٩ - وأوضحت أن اللجنة قامت بتحديث أساليب عملها وسعت إلى توفير التكاليف بسبل منها تقليص حجم تقاريرها وخفض تكاليف الترجمة. وفيما يخص طلب الحصول على موارد إضافية، أشارت إلى أن اللجنة تعتبره بمثابة استثمار، مضيفة أن حضوراً أقوى للجنة في نيويورك

٣٤ - وأشار إلى أن معظم النساء الأفريقيات يعشن في المناطق الريفية وأنهن يلعبن لذلك دورا حاسما في القضاء على الفقر والجوع. وتنشأ بالتالي حاجة ملحة للتركيز على تمكينهن وضمان مشاركتهن الكاملة والمتساوية في اتخاذ القرار على كافة الصُّعد. وأكد أن المجتمع الدولي يجب أن يواصل جهوده لتعزيز السياسات التي تعطي الأولوية للتنمية الريفية والزراعية مع العمل في الوقت ذاته على إدماج الأبعاد الجنسانية في السياسات الإنمائية ذات الصلة.

٣٥ - واستطرد قائلاً إن المجموعة الأفريقية تؤمن بأن التشريع هو الأساس السليم لنهج شامل يُتبع لمعالجة ظاهرة العنف ضد النساء والفتيات. وذكر أن العديد من النساء يمارسن الأعمال المتزلية إما بأجور زهيدة أو بدون أجر على الإطلاق، مما يحول دون استفادتهن من مزايا التعليم ويجعلهن عرضة للعنف. ودعا إلى تنفيذ الالتزامات الدولية بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية ونقل التكنولوجيا والنفوذ إلى الأسواق والمساواة بين الجنسين. وأشار إلى أن التمييز ضد المرأة وانعدام المساواة بين الجنسين يعوقان التقدم نحو تحقيق التنمية والسلام والأمن ونحو أعمال حقوق الإنسان.

٣٦ - وأوضح أنه ينبغي التركيز على تعزيز التعليم والرعاية الصحية لفائدة النساء والفتيات. ودعا المجتمع الدولي على وجه الخصوص إلى إيجاد مناخ ملائم لخفض أسعار الأدوية المعالجة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأضاف أن المجموعة الأفريقية ملتزمة بالقضاء على ممارسات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وبمحو الأمية ومكافحة الاتجار بالنساء والفتيات وخفض وفيات الأمهات. واعتبر أن ثمة ضرورة ملحة لمعالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي تُعرض الناس لخطر الاتجار بهم. ونوه بضرورة الاستماع للمرأة الأفريقية خلال المناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ضمان استفادتهن من معاملة متساوية في مواقع العمل ومن تكافؤ فرص الوصول إلى مواقع السلطة واتخاذ القرار.

٣١ - وأضاف أن المجموعة دعت إلى تكثيف الجهود على كافة المستويات للتصدي للاتجار بالنساء والفتيات، الذي يعد انتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية الواجبة لهن. وقال إن النساء أكثر عرضة للمشاكل الصحية وإنه من المهم معالجة آثار الأمراض المعدية وغير المعدية على حد سواء على صحتهن. وأعرب عن القلق العميق الذي يساور مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن معاناة النساء والفتيات اللائي يعشن تحت وطأة الاحتلال الأجنبي وذكر أنها تدعو إلى اتخاذ إجراءات جماعية لحمايةهن.

٣٢ - واستطرد قائلاً إن التحديات المتمثلة على الصعيد العالمي في الأزمة الاقتصادية والمالية وفي انعدام الأمن الغذائي والعقوبات المفروضة من جانب واحد ومعوقات التجارة الدولية وتغير المناخ، زادت من خطورة وضع النساء والفتيات. وبالتالي، يتعين لزاما وضع تدابير تحفيزية ومبادرات للميزنة المراعية للجانب الجنساني بغية تقليص الفجوة بين الجنسين. وأكد مجددا ما يعنيه التنفيذ الكامل والفعال لإعلان ومنهاج عمل بيجين، لا سيما وأن المجتمع الدولي بدأ مداولاته بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٣ - السيد أليمو (إثيوبيا): تكلم باسم المجموعة الأفريقية وقال إن عقد ٢٠١٠-٢٠٢٠ أعلن عقد المرأة الأفريقية وأن مبادئ اعتمدت للمساواة بين الجنسين في جميع المجالات. وأضاف أن جهودا بُذلت لتحقيق التوازن بين الجنسين في المناصب العليا في الاتحاد الأفريقي. ومضى يقول إن القادة الأفارقة يُدركون أن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات عاملان لا غنى عنهما لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي والسلام والأمن.

حقوق الإنسان تفضيلاً وإن الدول الأعضاء في الجماعة تعطي أولوية قصوى لمكافحته وتشجيع النهوض بالنساء والفتيات. وأبرز أن الجماعة الكاريبية ملتزمة بالتعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك تلك المرتبطة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وبالرغم من التقدم الهام المحرز في المجالين التشريعي والسياسي نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، ما تزال أوجه عدم المساواة بين الجنسين قائمة. وقد اتضح من خلال مؤشر المساواة بين الجنسين في تقرير التنمية البشرية في منطقة الكاريبي لسنة ٢٠١٢ أن النساء محرومات في ثلاث مجالات وهي: الصحة الإنجابية، والتمكين، والنشاط الاقتصادي. وأشار إلى أن النتائج المستخلصة في العديد من دول الجماعة الكاريبية أظهرت أن عدم المساواة بين الجنسين تترتب عليه خسارة اجتماعية واقتصادية باهظة بالنسبة للبلدان المعنية. ونتيجة لذلك، تؤكد الجماعة الكاريبية على ضرورة معالجة جميع الاحتياجات الصحية للنساء والفتيات وتمكينهن من المساهمة الفعلية في اتخاذ القرار وتعزيز حصولهن على الفرص الاقتصادية والاستثمارية.

٤٠ - ومضى قائلاً إن المجتمع الدولي، في مسعاه للوفاء بالتزامه نحو إنهاء العنف ضد المرأة، اضطر إلى مواجهة وباء يطال العالم أجمع، إذ إن سبع نساء من كل عشرة يواجهن خلال حياتهن عنفاً جسدياً أو جنسياً على يد شريك حميم لهن. ويُقدر أن قرابة الأربعة ملايين والنصف، معظمهم من النساء والفتيات، يجبرون على العمل باعتبارهم ضحايا للاستغلال الجنسي. وأضاف أن العنف العائلي والاتجار بالأشخاص يعتبران من الشواغل الملحة. وأبرز أن هناك حاجة لتطوير نُهج متعددة القطاعات مبتكرة وفعالة للتصدي للتهديدات التي تمس رفاه النساء والفتيات وسلامتهن في جميع أرجاء العالم.

٤١ - واستطرد فقال إنه من الضروري محاربة الأسباب العميقة للعنف والتمييز مع التركيز على الوقاية، عن طريق

٣٧ - السيد رجا زايب شاه (ماليزيا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا وقال إن الرابطة دأبت على تشجيع النهوض بالمرأة منذ انعقاد مؤتمرها الأول للقيادات النسائية في عام ١٩٧٥. وأضاف أن للرابطة لجنةً معنية بالمرأة لا تزال هي الآلية الرئيسية للتنسيق والرصد في مجال تنفيذ أولوياتها المتعلقة بشؤون المرأة وشواغلها. وسلط الضوء على الجهود التي بذلتها الرابطة مؤخراً لتعزيز حقوق النساء والأطفال وحمايتهم، عملاً بالتزامات الدول الأعضاء. بموجب المعاهدات الإقليمية والدولية.

٣٨ - واسترسل يقول إن الإعلان المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة والقضاء على العنف ضد الأطفال في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، المعتمد خلال القمة الثالثة والعشرين للرابطة التي عُقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أعاد تأكيد الالتزام بالعمل الجماعي لحماية الضحايا ورد الاعتبار إليهم وتشجيع إصدار تشريعات لمكافحة العنف ضد النساء. وأضاف أن الاجتماع الوزاري الأول للرابطة بشأن المرأة انعقد في فينيتيان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بهدف تعزيز التعاون فيما يتعلق بتمكين المرأة وتعميم الجوانب الجنسانية. وواصلت الرابطة عقد حلقات عمل ودورات دراسية وتدريبية ولقاءات استشارية على المستوى الإقليمي. وركز اجتماع البرلمانيات من بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا عام ٢٠١٣ على صحة الأم والطفل. وأشار إلى أن الدول الأعضاء في الرابطة تبقى، رغم تحديات التنمية، ملتزمة بتحقيق تقدم كبير في اتجاه تحسين حالة المرأة في المنطقة ولكنها تدرك أن ثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق الأهداف المشتركة. وأعاد تأكيد استعداد الرابطة للتعاون معنا وثيقاً مع جميع الشركاء المهتمين وأصحاب المصلحة.

٣٩ - السيد تالبوت (غيانا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية فقال إن التمييز ضد النساء والفتيات من أكثر انتهاكات



٤٣ - السيد فرايلاس (المراقب عن الاتحاد الأوروبي):  
تكلم باسم البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد أيضا، وهي تركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وصربيا؛ والبلدين المشمولين بعملية الاستقرار والانتساب والمرشحين المحتملين وهما ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ وتكلم إضافة إلى ذلك باسم أوكرانيا وجورجيا وجمهورية مولدوفا، فقال إن النساء في جميع أنحاء العالم يناضلن بقوة كل يوم من أجل المساواة والاعتراف والأمن ولكن هذا النضال يتم في الغالب دون أن يعلم به العالم الخارجي. وذكر في هذا الصدد أن العديد من النساء من مختلف بقاع الأرض اجتمعن خلال انعقاد الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة في آذار/مارس ٢٠١٣ في مدينة نيويورك للدعوة إلى المساواة. وتمشيا مع التزام الاتحاد الأوروبي بالمبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة وميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي، يدين الاتحاد كافة أشكال العنف ضد المرأة، والذي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يبرر باسم العرف أو التقاليد أو الثقافة أو الخصوصية أو الدين أو بما يصطلح عليه بالشرف. فالدول لديها التزام بمنع العنف والقضاء عليه وبالتأكد من فعالية الملاحقة القضائية للجنة.

٤٤ - واستطرد فقال إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالدور الهام الذي تلعبه هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال تمكين النساء والقضاء على العنف ضدهن من خلال البرامج التي تنفذها والمساعدة التقنية التي تقدمها والعمل الدعوي والشارع الذي تقوم به، وأيضا من خلال دورها القيادي والتنسيقي داخل منظومة الأمم المتحدة. وقد كشف الاتحاد الأوروبي تعاونه مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العديد من الميادين، تمشيا مع توجيهات الاتحاد بشأن القضاء على العنف ضد النساء والفتيات ومكافحة جميع أشكال التمييز ضدهن ومع خطة عمل الاتحاد الأوروبي لتحقيق المساواة بين الجنسين

التصدي للقوالب النمطية السلبية القائمة على نوع الجنس. وذكر أن القالب النمطي الثقافي للذكر العنيف غالبا ما يشيع في سن مبكر بين الشباب في منطقة الكاريبي. فاستنادا إلى دراسة شملت أكثر من ١٠٠٠ طالب في المدارس الثانوية في ستة بلدان من منطقة الكاريبي، يعتقد الذكور والإناث على حد سواء أن العنف مظهر طبيعي للذكورة. وبالتالي، فإن نموذجا أكثر توازنا للذكورة يمكن أن يساعد على مكافحة العنف الذي تتعرض له نساء منطقة الكاريبي. ولكنه حذر من أن تؤدي الجهود المبذولة لضمان إدماج النساء والفتيات إلى إقصاء الرجال والفتيان.

٤٢ - وأشار إلى أن الجماعة الكاريبية تعترف بالدور المهم الذي تلعبه هيئة الأمم المتحدة للمرأة في معالجة القضايا ذات الاهتمام بالنسبة للنساء والفتيات وتنسيق الاستجابة على نطاق المنظومة. واعتبر بناء القدرات من الأمور الحيوية لمساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها التعاهدية. وستواصل وفود الجماعة الكاريبية مساهمتها بنشاط في العمل الحكومي الدولي الذي تقوم به الجمعية العامة بشأن تعزيز نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان وتحسين فعاليته. وتؤيد الجماعة الكاريبية على وجه الخصوص اقتراح عقد دورة في نيويورك للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة لمواصلة الحوار مع الدول الأعضاء كافة. وأضاف أنه ليس ثمة مبالغة في التأكيد على أهمية التعليم، ولذلك ترحب الجماعة الكاريبية بالتركيز على الابتكار من أجل تعليم الفتيات الذي يأتي في الوقت الملائم في سياق الاحتفال باليوم الدولي الثاني للطفلة. وعلى مستوى الجمعية العامة، تتطلع الجماعة الكاريبية للمناسبة الرفيعة المستوى المزمع عقدها عن مساهمة المرأة والشباب واجتماع المدني في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وذكر أخيرا أن الاستفادة من المكاسب المحققة في مجال تمكين المرأة تجعل من النهوض بالنساء والفتيات أولوية حتمية من أولويات الخطة.

٤٦ - وفيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، ذكر أن تقدما هاما تحقق في مجال التعليم الابتدائي، إلا أن النتائج المحرزة في مجالي التمكين الاقتصادي والسياسي ليست مشجعة بنفس الدرجة. إذ يتعين إزالة الحواجز التي لا تزال تعوق المشاركة المتساوية للمرأة، مع إعطاء اهتمام خاص للنساء والفتيات اللاتي ينتمين إلى المجموعات الضعيفة ويواجهن أشكالاً متعددة من التمييز. وختم حديثه قائلاً إن الإطار الإنمائي الجامع لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن يمكن من اعتماد نهج قائم على الحقوق.

٤٥ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى ضمان حماية حقوق المرأة أثناء المراحل الانتقالية، في بلدان مثل تونس وليبيا ومصر وميانمار واليمن وفي منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية. ومما لا شك فيه أن الأزمات الإنسانية تزيد من ضعف النساء والفتيات اللاجئات والمشرذات داخليا.

٤٧ - السيد ليون غونزاليس (كوبا): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وقال إن عام ٢٠١٣ كان عام تقييم التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وهناك إجماع على المستوى المتعدد الأطراف على ضرورة منح الأولوية لهذه القضية كشرط مسبق للتقدم في خطة التنمية. وقال إن الدول الأعضاء في الجماعة ملتزمة تمام الالتزام بالإدماج الكامل للمنظور الجنساني في تصميم السياسات وتنفيذها وتقييمها. وينبغي أن يظل الالتزام بتشجيع مشاركة المرأة في اتخاذ القرار على أعلى المستويات والعمل على تحقيق ذلك من الأولويات الوطنية والدولية.

٤٨ - وذكر أن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كانت من مناصري إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومن مؤيدي ولايتها، وهي ترحب بالتقدم المحرز نحو إنشاء هيكل إقليمي. فالتحديات العالمية الجديدة تتطلب العمل المتناسق والمتسق على كافة المستويات. وأشار إلى أن حالة النساء المهاجرات والريفيات ونساء الشعوب الأصلية والنساء ذوات الإعاقة والنساء المسنات والنساء من أصل أفريقي تدعو للقلق بوجه خاص. وذكر أن الجماعة تدعو إلى مزيد من الحوار والتعاون والتوافق في الآراء على الصعيد الدولي من أجل تلبية احتياجات النساء والفتيات ومواجهة التحديات الناشئة عن الأزمة الاقتصادية والمالية وتغير المناخ

وتمكن المرأة في مجال التنمية، كجزء من الاستراتيجية الرامية إلى الإسراع بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ودعا المراقب جميع البلدان التي لم توقع أو تصدق بعد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري وتنفيذهما بصورة كاملة على أن تفعل ذلك.

وقال إن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى ضمان حماية حقوق المرأة أثناء المراحل الانتقالية، في بلدان مثل تونس وليبيا ومصر وميانمار واليمن وفي منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية. ومما لا شك فيه أن الأزمات الإنسانية تزيد من ضعف النساء والفتيات اللاجئات والمشرذات داخليا. وبناء على ذلك أكد توافق الآراء الأوروبي بشأن المعونة الإنسانية على أهمية مراعاة العوامل الجنسانية وإدماج استراتيجيات الحماية وتشجيع مشاركة المرأة. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي ملتزم بتعزيز المساعدات الإنسانية مع مراعاة الفوارق بين الجنسين وأنه انتهى من وضع سياسة عامة جنسانية بالنسبة للمعونة الإنسانية. وذكر أن معاهدة تجارة الأسلحة تعتبر أول صك دولي ملزم قانونا في هذا المجال يُدمج معيارا ملزما بشأن العنف القائم على نوع الجنس. وأضاف أن تمكين المرأة اقتصاديا وضمان مشاركتها الكاملة في الحياة الاقتصادية من العوامل الحاسمة بالنسبة للتنمية وتحسين نوعية الحياة. وقال إن الاتحاد الأوروبي يدعم عمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع وذكر أن الاتحاد بصدد وضع سياسة للعدالة الانتقالية، تتشبا مع التزاماته في حفظ السلام والأمن وسيادة القانون ووضع حد للإفلات من العقاب وضمان احترام حقوق الإنسان الأساسية. وأعلن عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالتأييد الذي أبداه أخيرا أكثر من ١٠٠ دولة لإعلان الالتزام بإلغاء العنف الجنسي في حالات النزاع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي ملتزم بمكافحة ظاهرة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٥٠ - وبالنسبة للعنف الجنساني، استترد قاتلا إن بروتوكول الجماعة يدعو الدول الأعضاء إلى سن وإنفاذ تشريعات تحظر هذا النوع من الإيذاء بجميع أشكاله. وذكر أن جميع الدول الأعضاء صدقت على إضافة مُلحقة بإعلان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن نوع الجنس والتنمية تتعلق بالوقاية والقضاء على العنف ضد النساء والأطفال، وأن ١٢ دولة من دول الجماعة لديها قوانين محلية تحظر العنف الأسري في حين انخرطت ١١ دولة أخرى في خطط عمل وطنية لمواجهة العنف القائم على نوع الجنس. وبالإضافة لذلك، فإن الدول الأعضاء في الجماعة تنفذ حملة إعلامية واسعة النطاق تعالج الأسباب الكامنة وراء العنف. واستترد يقول إن الحد من العنف وتمكين المرأة من حقوقها في كل مكان يتطلبان مزيداً من التعاون فيما بين الدول والشركاء الإنمائيين والمناخين والأكاديميين والباحثين وقادة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني إلى جانب النساء والفتيات أنفسهن. وبالتالي، يجب زيادة الاستثمار في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ودعا في الأخير، إلى توفير التمويل الملائم للسياسات والمخططات والاستراتيجيات الرامية إلى مكافحة العنف ضد المرأة.

٥١ - السيدة ليتش (كندا): قالت إن تعزيز حقوق المرأة يعد أمراً جوهرياً بالنسبة لسياسة حكومتها لأن ذلك يساهم في بناء عالم أكثر استقراراً وديمقراطيةً ورخاءً. وذكرت أن كندا من أوائل البلدان التي أعربت عن التزامها تجاه هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فهي من أكبر مانحي الهيئة. وأشارت إلى أن بلدها قاد الجهود التي انبثقت عنها قرار مجلس حقوق الإنسان السنوي بشأن العنف ضد المرأة، الذي أدى في عام ٢٠١٢ إلى الاعتراف بالاعتصاب الزوجي كجريمة عنف جنسي. وقالت إن كندا من باب الوفاء بالتزامها بمنع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وحماية حقوق المرأة والفتاة في المجتمعات المحلية المهشة والمتأثرة بالتراعات،

والعوامل المعيقة والمشوّهة للتجارة الدولية وعن أزمات الغذاء والطاقة. فهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات محددة على جميع المستويات للقضاء على العنف ضد المرأة بجميع أشكاله ومظاهره. وأردف قائلاً إن هذا العنف غالباً ما يزداد خطورة بسبب الفقر والجوع والامية والبطالة. ودعا إلى عمل شامل على كل هذه الجبهات من أجل نهضة حقيقية بالمرأة وتمكين فعلي لها. فبحلول عام ٢٠٥٠، سيكون سن أكثر من ٢٠ في المائة من سكان العالم ستين عاماً أو يزيد، وسيشهد العالم النامي زيادة أكبر وأسرع. وختاماً، قال إن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تحت جميع الدول على تنفيذ إجراءات لتشجيع وحماية حقوق الإنسان الواجبة للنساء المسنات وعلى الاستجابة لاحتياجاتهن الخاصة، بما في ذلك الحصول على خدمات الرعاية الصحية.

٤٩ - السيد إيمفولا (ناميبيا): تكلم باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وقال إن بروتوكول الجماعة بشأن نوع الجنس والتنمية يشمل الالتزامات المنصوص عليها في كافة الصكوك الإقليمية والقارية والعالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، ويضع ٢٨ هدفاً قابلاً للقياس يتوجب تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥. وأشار إلى أن البروتوكول يكفل المساواة ويوفر منتدى لتقاسم أفضل الممارسات ومنبراً للدعم والاستعراض من قبل الأقران. وذكر أيضاً أن مصاعب كبيرة لا تزال تمنع تحقيق المساواة التامة بين الجنسين كما أن فجوة التنفيذ تبعث على القلق. فلا يزال هناك تعارض بين القوانين العرفية والقوانين الوطنية والالتزامات الدولية، في حين ظل تمثيل النساء في مواقع اتخاذ القرار ضعيفاً. واسترسل قائلاً إن الجماعة، في إطار سعيها لتحقيق تطلعاتها الاجتماعية الاقتصادية، اعترفت بالمساهمة المهمة للمرأة في تطوير الموارد البشرية الضرورية للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولتيسير الاندماج والتنافسية.

من الجهود لمعالجة القضايا التي أثيرت في دراسة الأمين العام لعام ٢٠٠٦ بشأن العنف ضد المرأة، ولا سيما العنف العائلي والانتهاكات المنهجية لحقوق المرأة في حالات النزاع. وأضافت أن نيجيريا تلتزم بتسريع وتيرة التنفيذ الوطني والإقليمي لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى رأسها القرار المرتبط بالعنف الجنسي ضد المرأة في حالات النزاع. ولغرض زيادة الوعي، أنشأت حكومة بلادها لجنة مشتركة بين الوزارات المعنية بالمرأة والسلام، تتكون من مسؤولين من الجيش والهيئات شبه العسكرية والشرطة إلى جانب ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني. وقامت الحكومة أيضا بإطلاق خطة عمل وطنية لإشراك النساء في بناء السلام وحل النزاعات، وتقوم في الوقت ذاته بتنفيذ سياسة لتوظيف النساء في أجهزة الدفاع والشرطة.

٥٤ - وأوضحت أن تعزيز تمكين المرأة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني أمران لهما مكانهما في صميم السياسات الحكومية. وسعيًا من الحكومة إلى التخفيف من وطأة الفقر على النساء والفتيات، قامت بإطلاق برنامج لإعادة الاستثمار والتمكين بهدف الحد من البطالة والإقصاء الاجتماعي. وأدخلت العمل باستراتيجية مبرنة تراعى المنظور الجنساني منذ شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بهدف تحقيق نتائج حاسمة الأهمية بالنسبة للنساء والفتيات. وذكرت أن وزارة الصحة على وجه الخصوص تركز على قضايا صحة المرأة كما أنها بصدد وضع اللمسات الأخيرة لسياسة تهدف إلى القضاء على ظاهرة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وقالت إن آلية مبتكرة نجحت في إقامة شراكة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات والحكومات المحلية لتعزيز الصحة الإنجابية. وختمت قائلة إن نيجيريا ملتزمة بترجمة النمو الاقتصادي إلى تنمية اجتماعية عادلة تضمن حياة كريمة للجميع وخاصة النساء والأطفال.

خصصت أكثر من ١٣ مليون دولار للقضاء على العنف الجنسي وتشجيع مشاركة المرأة الكاملة في الديمقراطيات الناشئة. كما استثمرت في المشاريع المحلية الهادفة إلى منع العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليه، مع إعطاء أولوية قصوى في ذات الوقت لمشاركة المرأة والفتاة مشاركة كاملة في جميع جوانب المجتمع. وأضافت أن حكومتها تعترف بالأهمية المحورية للاستثمار في صحة المرأة والفتاة بالنسبة للقضاء على الفقر وبناء مجتمعات محلية مستدامة تتوافر لها الصحة. وأعربت عن أسفها لوقوع العديد من النساء والأطفال في الدول النامية ضحايا للمرض وسوء التغذية ومعاناتهم من نقص الرعاية الصحية. ومضت في القول إن كندا تعتبر تحسين صحة الطفل والأم أولوية رئيسية، كما يتضح من التزاماتها تجاه صحة الطفل والأم خلال قمة البلدان الصناعية الكبرى المنعقدة في كندا عام ٢٠١٠.

٥٢ - وأعربت عن التزام كندا بالعمل مع الشركاء في كافة أرجاء العالم من أجل القضاء على ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وأضافت أن بلدها شارك في استضافة نشاط مواز عُقد على هامش الجمعية العامة بهدف زيادة الوعي بشأن هذه القضية. وقالت إن كندا لعبت دورا فعالا في إعداد قرار إجرائي بشأن هذه المسألة، اعتمد أثناء الدورة الرابعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان. كما أنها تعمل مع شركائها لاتخاذ أول قرار قائم بذاته في هذا الموضوع خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، مما يمهد الطريق لاستصدار قرار موضوعي للجمعية العامة عام ٢٠١٤. وذكرت في الأخير أن قرارات مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة يكمل بعضها البعض ويمكن للمجتمع الدولي أن يسترشد بها في العمل الموضوعي المتصل بهذه المسألة، بما في ذلك إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٣ - السيدة ماينا (نيجيريا): قالت إنه رغم التقدم المحرز، وخاصة في زيادة الوعي لدى الجمهور، يتعين بذل المزيد

١٩٩٢ بتحديد حصة ٣٣ في المائة لتمثيل النساء في الحكومات الريفية والمحلية وهي النسبة التي زيدت إلى ٥٠ في المائة بالنسبة للسلطات المحلية سنة ٢٠٠٩. وأشار إلى أن ما يناهز مليون ونصف نائبة منتخبة يعملن على رأب الفجوة بين الجنسين في عملية اتخاذ القرار.

٥٧ - وذكر أن إحصاء عام ٢٠١١ أبرز ارتفاعاً في معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى النساء بفضل الجهود التي بذلتها الحكومة لاعتماد برامج تعليمية ابتكارية. ومضى قائلاً إن الهند، بعد نجاحها شبه الكامل في تعميم التعليم في المرحلة الابتدائية، حولت تركيزها إلى تعميم التعليم الثانوي وإتاحته للفتيات. واستطاعت برامج صحة الأم والطفل في رفع العمر المتوقع ومعدلات التحصين وفي الوقت ذاته أدت إلى انخفاض مهم في معدلات وفيات الرضع والأمهات.

٥٨ - وأبرز أن الإجراءات الحكومية لفائدة النساء الريفيات والنساء اللاتي يباشرن أعمالاً حرة تضمنت تيسير الوصول إلى الائتمان والقروض منخفضة الفائدة ودعم الحق في ملكية الأرض. وخصّصت للنساء نسبة ٥٠ في المائة من العمل في إطار برنامج وطني لضمان العمالة في الأرياف، مما مكن من تلبية احتياجات ٥٣ مليون أسرة معيشية ريفية فقيرة من خلال ضمان ١٠٠ يوم عمل في السنة للمستفيدين والإلزام بالمساواة في الأجر بين الرجال والنساء. واقترحت حكومته إنشاء أول مصرف خاص بالنساء في الهند لمساعدة النساء اللاتي يشتغلن بالعمل الحر، وخصّصت رأسماًلاً أولياً بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار.

٥٩ - واسترسل قائلاً إن استغلال النساء والعنف القائم على نوع الجنس يجب أن يكونا موضوع إدانة صريحة وأن تتم معالجتهم، ويجب في الوقت ذاته وضع حد للتشهير بالضحايا والتسهوين من جساماة الجريمة وإهلاء الإفلات من العقاب. وذكر أن حكومته أوجدت محاكم قضائية

٥٥ - السيدة شويون سون (جمهورية كوريا): قالت إن العنف الجنسي ضد المرأة في حالات النزاع المسلح استمر بالرغم من الجهود الدولية المبذولة ويجب على المجتمع الدولي أن يوحد الصف من أجل القضاء عليه. وأبرزت أن استمرار مثل هذه الجرائم يرجع إلى الفشل في التفكير بشكل صادق في جرائم الماضي أو في الاعتذار عنها، كحالة من كن يُسمين بنساء المتعة على سبيل المثال. فقد كانت النساء يُختطفن ويُقتدن إلى وحدات الجيش لخدمة عشرة إلى ثلاثين جندياً في اليوم وكن يتعرضن لضرب مبرح في حالة امتناعهن أو مقاومتهن أو محاولتهن الهرب. وكان عدد هؤلاء المراهقات يفوق المائة ألف ولم يبق منهن على قيد الحياة سوى ٥٦ امرأة، ما زلن يعانين من جراح بدنية ونفسية نتيجة التجارب التي مررن بها ويعشن بوصمة ماضيهن. واسترسلت قائلة إن جمهورية كوريا تدعم الضحايا من خلال تغطية مصاريفهن المعيشية والصحية، غير أن الوسيلة الوحيدة لبلوغ حل حقيقي تتمثل في تقديم الحكومة المسؤولة اعتذاراً صادقاً واتخاذ الإجراءات المناسبة وتصحيح التاريخ المشوه لنساء المتعة. ويتعين على هذه الحكومة أن تستجيب لدعوات المجتمع الدولي المتكررة بأن تعترف بمسؤوليتها القانونية وتتخذ الإجراءات المناسبة والمقبولة للضحايا. وذكرت أن مسألة نساء المتعة ليست فقط قضية دبلوماسية تهم الدول المعنية وحدها. فبدون حل عادل للقضية، فإن الأصوات الجماعية التي ترتفع ضد سائر الانتهاكات الجنسية في النزاعات المسلحة ستفقد من قوتها وقد لا تجد المسألة طريقها إلى الحل على الإطلاق.

٥٦ - السيد أحمد (الهند): قال إن حكومته بصدد اعتماد إطار تشريعي وسياساتي ملائم للنهوض بالمرأة وزيادة الوعي الاجتماعي بأوجه عدم المساواة بين الجنسين ومسألة تمكين النساء، بهدف مكافحة الأفكار المسبقة والقوالب النمطية الاجتماعية الراسخة. وذكر أن الحكومة قامت في عام

إلى أخرى وداخل البلدان نفسها، مما يؤثر سلبا على التقدم في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك، تدعو سيراليون إلى توطيد التعاون سعيا إلى تنفيذ تلك الأهداف في موعدها المقرر. فهناك حاجة ملحة إلى شراكات عالمية لحشد الموارد المالية من أجل تحقيق تقدم مطرد. واختتم بالقول إن المجتمع الدولي عليه أن يركز اهتمامه على تمكين المرأة بهدف بناء عالم أكثر تفهما وعدلا وسلما.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠:١٣.

مستعجلة، ووسعت نطاق تعريف الاعتداء الجنسي والتحرش، وزادت من مساءلة موظفيها، وأنشأت مراكز أزمات خاصة لفائدة النساء ضحايا العنف في ١٠٠ من المقاطعات ذات الأهمية الحرجة.

٦٠ - السيد جوسو (سيراليون): قال إن النساء ما يزلن يشكلن إحدى فئات المجتمع الأكثر إقصاء، مما يمنع مشاركتهن مشاركة كاملة في التنمية وعملية اتخاذ القرار. وأمام هذا الوضع، اتخذت حكومته إجراءات تشريعية مختلفة، معتمدة على الصكوك الدولية. وفي شهر تموز/يوليه من عام ٢٠١٣، دشّن الرئيس خطة من أجل الرخاء، تعد بمثابة خارطة طريق لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتضم من بين ركائزها المساواة بين الرجل والمرأة وتمكين النساء. ويتمثل هدف الخطة الوطنية لاستراتيجية المساواة بين الجنسين، وهي من البرامج الإنمائية الرئيسية في سيراليون، في تعميم المنظور الجنساني في جميع السياسات الحكومية وفي الوقت ذاته تحقيق المساواة بين الجنسين على مستوى التشريع والمشاركة والتمثيل والتمكين وتوزيع الموارد. وأضاف أن الخطة الوطنية لاستراتيجية المساواة بين الجنسين كانت أداة للتنسيق الفعال بين برامج الاستجابة الجنسانية ولتتبع السياسات والميزانيات المشتركة بين الحكومة والمناخين بشأن البرامج المتصلة بالمساواة الجنسانية. ومضى يقول إنه سيتم النظر في أجزاء الدستور التي أشير إليها كنصوص تضرر بالنساء خلال العملية الوطنية الجارية لمراجعة الدستور. وشملت المبادرات الأخرى التي تم اتخاذها لتمكين النساء مواضيع مثل حقوق الطفل وتعليم الفتيات ومحو أميتهن بالإضافة إلى برامج التمويل البالغ الصغر والقروض.

٦١ - واسترسل قائلاً إن منهاج عمل بيجين يبقى على المستوى الدولي إطارا شاملا للسياسات العالمية التي تنوحي تحقيق المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق المرأة وتمكين النساء والفتيات. غير أن الفوارق ما تزال قائمة من منطقة